العرب

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977
أسسها: أحمد الصالحين الهوني
الإثنين 2026/08/17 - 04 ربيع الأول 1448
السنة 49 العدد 13889
Monday 17/08/2026
49th Year, Issue 13889
www.alarab.co.uk

هل تكون قناة مسندم العُمانية بديلاً خليجياً لمضيق هرمز؟

«سويس الخليج» تحتاج قراراً إقليميا لا مشروعاً عُمانياً منفرداً

مسقط - كلما ارتفعت مخاطر إغلاق مضيق هرمز، عادت إلى الواجهة فكرة كانت تبدو لعقود أقرب إلى الخيال الهندسي منها إلى مشروع قابل للتنفيذ: شق قناة مائية عبر شبه جزيرة مسندم العُمانية، تسمح بربط الخليج العربي بخليج عُمان من دون المرور بالممر البحري الذي تحول إلى أحد أخطر نقاط الاختناق في تجارة الطاقة العالمية.

الفكرة اكتسبت زخماً جديداً مع اضطراب الملاحة في هرمز خلال عام 2026، بعدما أدركت دول الخليج أن الاعتماد شبه الكامل على ممر واحد يظل نقطة ضعف استراتيجية، مهما بلغت قدراتها العسكرية أو تحالفاتها الأمنية.

لكن السؤال الحقيقي ليس ما إذا كان يمكن رسم خط على الخريطة يصل بين الخليج وخليج عُمان، وإنما: هل يمكن تحويل هذا الخط إلى قناة تستوعب ناقلات النفط والغاز العملاقة، وتعمل اقتصادياً وأمنياً، وتوفر بديلاً حقيقياً لمضيق هرمز؟

تقع محافظة مسندم العُمانية عند المدخل الجنوبي لمضيق هرمز، وتتمتع بموقع استثنائي يجعلها أقرب نقطة جغرافية يمكن التفكير فيها لإنشاء ممر يتجاوز المضيق.

> يمكن لشراكة خليجية تشارك فيها الدول الأكثر اعتماداً على الممر، أن توزع التكلفة والمخاطر، وتمنح القناة جدوى أكبر

وتستند الفكرة إلى شق قناة عبر شبه الجزيرة، بحيث تنتقل السفن من مياه الخليج إلى خليج عُمان مباشرة، بدلاً من المرور بالمضيق الذي يمثل بوابة الخروج الرئيسية لناقلات النفط والغاز من الخليج.

وتعود مقترحات إنشاء قناة عبر مسندم إلى سنوات سابقة، قبل أن تعود إلى النقاش بقوة خلال أزمة هرمز الحالية. وتوجد بالفعل دراسات وأفكار استراتيجية حديثة ترى أن إنشاء ممر مائي عبر المنطقة يمكن أن يقلل اعتماد دول الخليج على نقطة الاختناق البحرية.

لكن مسندم ليست أرضاً سهلة للحفر. فالمنطقة جبلية وعرة، وتصل المرتفعات في نطاق جبال الحجر إلى مستويات كبيرة، ما يجعل أي مشروع لقناة عابرة لشبه الجزيرة تحدياً هندسياً هائلاً. وتشير تقديرات منشورة إلى أن بعض التصورات السابقة كانت تتطلب أعمال حفر ضخمة ونظاماً معقداً من الأهوسة للتعامل مع فروق الارتفاع.

لماذا لا تكفي الأنابيب؟

قد يبدو السؤال منطقياً: لماذا تحتاج دول الخليج إلى قناة بحرية جديدة، في حين تستطيع ببساطة نقل النفط عبر خطوط أنابيب إلى موانئ خارج هرمز؟

والواقع أن هذا هو المسار الذي يجري اعتماده فعلاً.

فالسعودية تمتلك خط أنابيب شرق–غرب الذي ينقل النفط من المنطقة الشرقية إلى ميناء ينبع على البحر الأحمر، بينما تعمل الإمارات على توسيع قدرتها على نقل النفط إلى الفجيرة المطلة على خليج عُمان. وتشير بيانات حديثة إلى أن مشاريع خطوط الأنابيب الجديدة يمكن أن تزيد الكميات القادرة على تجاوز هرمز خلال السنوات المقبلة.

لكن الأنابيب لا تحل المشكلة بالكامل.

فالنفط ليس كل ما يمر عبر هرمز. الغاز الطبيعي المسال، خصوصاً الصادرات القطرية، يعتمد بصورة أساسية على النقل البحري، ولا يمكن تحويله ببساطة إلى خطوط أنابيب برية من دون إعادة بناء منظومة التصدير بأكملها.

وهنا تظهر قيمة القناة المقترحة: إنها لا تنقل الطاقة فقط، بل تنقل السفن نفسها إلى البحر المفتوح.

إذا أمكن تنفيذ المشروع بالمواصفات التي تسمح بمرور ناقلات النفط والغاز والسفن التجارية الكبيرة، فقد يتحول من مجرد ممر طوارئ إلى بنية استراتيجية دائمة. وتنتقل من بديل للمضيق إلى «سويس الخليج»؟

لكن هناك فرقاً هائلاً بين قناة صغيرة للسفن محدودة الحجم وبين قناة قادرة على استقبال ناقلات عملاقة تحمل ملايين البراميل.

فالسفن العملاقة تحتاج إلى أعماق وعروض ومساحات دوران ومرافق إرشاد وموانئ ومناطق انتظار، فضلاً عن أن أي قناة جديدة ستحتاج إلى منظومة أمنية كاملة لحمايتها من الهجمات والتخريب.

وهذا يجعل تكلفة المشروع أحد أكبر الأسئلة المفتوحة. فالتقديرات المتداولة للمشاريع العابرة للجبال تصل إلى عشرات أو مئات المليارات من الدولارات، فيما تشير بعض التصورات الحديثة إلى أن القناة العملاقة عبر مسندم ستكون مشروعاً هندسياً استثنائياً وليس مجرد عملية حفر تقليدية.

حتى لو أمكن التغلب على الجغرافيا، ستبقى السياسة أكثر تعقيداً.

فالقناة ستكون داخل الأراضي العُمانية، ما يعني أن مسقط ستصبح صاحبة السيادة على أحد أهم الممرات البحرية في العالم. وهذا قد يحولها إلى مركز جديد للقوة البحرية والتجارية في الخليج.

بالنسبة إلى دول الخليج، سيكون ذلك مكسباً استراتيجياً إذا وفر لها منفذاً لا تستطيع إيران إغلاقه.

أما بالنسبة إلى عُمان، فقد تكون المعادلة أكثر حساسية. فمسقط بنت خلال عقود سياسة تقوم على الحفاظ على علاقات متوازنة مع إيران ودول الخليج والغرب، وتحولت إلى وسيط في ملفات إقليمية شديدة التعقيد.

إنشاء قناة بديلة لهرمز قد يجعلها فجأة في قلب صراع جيوسياسي جديد، بدلاً من موقع الوسيط الذي اعتادت لعبه.

هل تصبح مسندم «هرمز الجديدة»؟

خطوة استراتيجية لتجاوز هرمز

سدود جديدة.. هل انفردت أثيوبيا بتقرير مصير النيل؟

أديس ابابا - لم يعد الخلاف حول نهر النيل مجرد نزاع على سد واحد، ولا مجرد خلاف فني حول قواعد ملء وتشغيل سد النهضة الإثيوبي، بل يبدو أنه يتجه تدريجياً إلى سؤال أكبر وأكثر حساسية: من يملك حق تقرير مصير تدفقات النيل؟

هذا السؤال يفرض نفسه بقوة مع استمرار إثيوبيا في التأكيد على حقها في تطوير مواردها المائية، وصولاً إلى الحديث عن بناء سدود إضافية، في وقت تتصاعد فيه المخاوف المصرية والسودانية من أن يؤدي تراكم المنشآت المائية الإثيوبية إلى منح أديس أبابا قدرة أكبر على التحكم في تدفقات النيل الأزرق، أحد أهم روافد النهر الذي تعتمد عليه مصر والسودان.

وفي أحدث مؤشرات هذا المسار، نُسب إلى وزير المياه والطاقة الإثيوبي هبتامو إيتفا القول إن تدفق مياه النيل باتجاه دول المصب سيكون تحت سيطرة بلاده، مع التشديد على ضرورة المضي في تشييد سدود مائية إضافية.

وإذا تأكد هذا الطرح بصيغته المتداولة، فإنه لا يمثل مجرد تصريح حول مشروع مائي جديد، بل يكشف عن تحول أعمق في الرؤية الإثيوبية للنيل: المياه بوصفها أداة سيادة وتنمية ونفوذ إقليمي، وليس فقط مورداً مشتركاً بين دول الحوض.

تكمن خطورة التطورات الحالية في أن سد النهضة لم يعد يبدو في الحسابات الإثيوبية مشروعاً منفرداً، بل جزءاً من تصور أوسع لتطوير الموارد المائية.

وتؤكد إثيوبيا أن سد النهضة مشروع لتوليد الكهرباء، وأن تشغيله لا يستهدف حرمان دول المصب من المياه. وتقول وزارة المياه والطاقة الإثيوبية إن السد يمكن أن يوفر فوائد للسودان ومصر عبر تنظيم تدفقات النيل الأزرق وتقليل مخاطر الفيضانات وزيادة انتظام المياه.

> القاهرة تملك أدوات تأثير مهمة، لكنها لم تتمكن حتى الآن من تحويل التحذيرات إلى ترتيبات ملزمة تنهي الخلاف

لكن المشكلة بالنسبة إلى القاهرة والخرطوم لا تتعلق فقط بالكمية السنوية للمياه، وإنما بمن يملك قرار توقيت إطلاقها وكمياتها وآلية التعامل مع سنوات الجفاف والفيضانات.

وهنا يصبح تعدد السدود أكثر أهمية من سد واحد، لأن تراكم المنشآت المائية في دولة المنبع يمكن أن يمنحها قدرة متزايدة على إدارة إيقاع تدفقات المياه قبل وصولها إلى دول المصب. بمعنى آخر، قد لا تكون المعركة المقبلة حول «كمية المياه» فقط، وإنما حول من يتحكم في صنبور النهر ومتى يفتحه ومتى يغلقه.

الموقف الإثيوبي أصبح أكثر وضوحاً في السنوات الأخيرة.

فأديس أبابا ترفض ما تعتبره محاولة لفرض مفهوم «الحقوق التاريخية» على موارد دول المنبع، وتؤكد أن لديها حقاً سيادياً في تطوير مواردها المائية من أجل التنمية والطاقة.

وفي تصريحات سابقة، قال وزير المياه والطاقة الإثيوبي إن الأنهار العابرة للحدود ينبغي أن تكون محركات للتعاون والنمو الأخضر، لكنه شدد أيضاً على أن هذه المياه لا يمكن اعتبارها ملكاً لدول بعينها.

وتقول الوزارة إن إثيوبيا تسعى إلى استغلال مواردها المائية التي لم تستثمرها بصورة كافية لعقود، معتبرة أن المياه ضرورية للطاقة والزراعة والصناعة والتنمية الاقتصادية.

وهكذا فإن الخلاف مع مصر لا يدور فقط حول مشروع هندسي، بل حول فلسفتين مختلفتين لإدارة النيل.

مصر تنطلق من أن النيل مسألة حياة وأمن قومي، وأن أي إجراءات أحادية يمكن أن تهدد أمنها المائي. أما إثيوبيا فتنطلق من أن دول المنبع لا يمكن أن تبقى مقيدة باعتبارات ما تسميه القاهرة حقوقاً تاريخية تحد من قدرتها على التنمية.

المعضلة المصرية تكمن في أن القاهرة تملك أدوات سياسية ودبلوماسية وقانونية مهمة، لكنها لم تتمكن حتى الآن من تحويل التحذيرات إلى ترتيبات ملزمة تنهي الخلاف.

وزير الخارجية المصري بدر عبد العاطي أكد في يوليو/تموز الماضي رفض القاهرة للإدارة الأحادية لسد النهضة، مشدداً على أن القانون الدولي ينظم إدارة الأنهار الدولية، وأن مصر لا تعارض حق إثيوبيا في التنمية، لكنها تتمسك في الوقت نفسه بحقها في الحياة.

تقرأون في العدد

- إيران وصناعة الإنسان الأيديولوجي ← ص2
- من «لبنان واحد لا لبنانان»... إلى حكومة واحدة للبنان ← ص3
- محمد السرغيني.. الشاعر الذي جعل من الموت سؤالًا ومن القصيدة أثرًا لا يزول ← ص4

كلمة العرب

بقلم: محمد الصالحين الهوني
رئيس التحرير

الزاوية ومعركة السيادة الليبية على شرايين الطاقة

الزاوية ليست مدينة هامشية، بل عقدة استراتيجية على ساحل ليبيا الغربي، تضم أكبر مصفاة عاملة في البلاد، وترتبط بشبكة واسعة من الإنتاج والنقل والتخزين وتوزيع الوقود. وقد كشفت الأحداث هشاشة هذا الموقع حتى قبل موجة المسيّرات الأخيرة وسقوط قذائف داخل المجمع النفطي، وتوقف المصفاة وإخلاء الميناء احترازيًا.

لكن الجديد والخطير هذه المرة هو انتقال العنف من الاشتباك حول المنشأة إلى استهداف المنشأة نفسها. وهذا فارق جوهري؛ لأن النفط في ليبيا ليس مجرد قطاع اقتصادي يمكن تعويض خسائره لاحقًا، بل هو قلب الدولة المالي. والكهرباء، بدورها، ليست مجرد خدمة عامة، بل مؤشر يومي على قدرة الدولة على حماية البنية الأساسية التي يعتمد عليها المجتمع والاقتصاد. لذلك فإن ضرب خزان وقود أو محطة تحويل لا يحمل المعنى العسكري نفسه لضرب هدف ميداني، وإنما يرسل رسالة سياسية أخطر فادها: يمكن الوصول إلى الدولة من خلال شرايينها الحيوية.

المؤسسة الوطنية للنفط تعاملت مع الهجمات باعتبارها تهديدًا يتجاوز الخسارة المادية المباشرة، وحذرت من أن استمرار استهداف المنشآت النفطية قد يهدد استقرار القطاع ويقود إلى إجراءات أكثر خطورة. ومع ذلك، فإن السؤال الأكثر حساسية يبقى: من يقف وراء هذه الهجمات؟ هنا ينبغي تجنب الإغراء السياسي السهل. فلا توجد، وفق المعطيات العلنية المتاحة، جهة أعلنت مسؤوليتها بصورة حاسمة، كما لم تقدم السلطات الليبية دليلًا علنيًا نهائيًا يسمح بتحديد المنفذين أو الجهات التي تقف خلفهم. لكن عدم معرفة المنفذ لا يعني استحالة قراءة السياق أو البحث عن المستفيدين المحتملين. فالزاوية تعيش منذ سنوات داخل اقتصاد أمني شديد التعقيد تتداخل فيه الجماعات المسلحة مع النفوذ السياسي والمصالح الاقتصادية والتهريب والسيطرة على الطرق والموانئ والمنشآت.

وهنا يصبح السؤال الأهم ليس فقط "من أطلق المسيّرة؟"، بل "من المستفيد من إثبات أن الدولة لا تستطيع حماية ما يفترض أنه ملك لكل الليبيين؟" قد يكون التصعيد جزءًا من صراع محلي على النفوذ داخل الزاوية ومحيطها، وقد يكون مرتبطًا بمعركة أوسع على موازين القوة في غرب ليبيا، حيث تتقاطع مصالح مجموعات محلية مع حسابات سياسية وإقليمية. لكن إثبات أي دور خارجي يحتاج إلى أدلة لا توفرها المعطيات العلنية حتى الآن.

أما السؤال الذي لا يحتاج إلى انتظار نتائج التحقيقات فهو: كيف أمكن تنفيذ سلسلة من الهجمات على منشآت شديدة الحساسية خلال فترة قصيرة من دون أن تتمكن مؤسسات الدولة من منعها أو تحديد منفذيها؟ هنا تحديدًا ينبغي أن تبدأ المحاسبة. فإذا كانت طرابلس تعرف أن مصفاة الزاوية وميناءها ومحطة كهربائها تمثل مفاصل أساسية في منظومة الطاقة، فإن حماية محيطها يفترض أن تكون جزءًا من الأمن القومي، لا مجرد مسؤولية أمنية محلية.

والخطر لا يتوقف عند الأضرار التي تلحق بالمنشآت. انسحاب الشركات الأجنبية يوجه ضربة ثانية لا تقل خطورة عن الضربة الأولى: ضربة للثقة. فعندما تضطر شركة دولية مثل "جنرال إلكتريك" إلى سحب فرقها الفنية من محطة حيوية، فإن القضية لا تتعلق فقط بموظفين أجانب يغادرون موقعًا خطرًا، وإنما بقدرة الدولة على استقطاب الخبرات والاستثمارات والحفاظ عليها. المستثمر لا يخشى فقط انخفاض الإنتاج أو ارتفاع التكاليف، بل يخشى قبل كل شيء أن تتحول أصوله إلى رهينة لصراع أمني، وأن يصبح العقد الاقتصادي بلا حماية فعلية، وأن تكون الجهة التي تضمن أمن المشروع غير قادرة على تنفيذ التزاماتها. وهذه نقطة شديدة الحساسية بالنسبة إلى ليبيا التي حققت في الفترة الأخيرة تحسنًا ملحوظًا في مستويات إنتاج النفط. والمفارقة أن النفط الذي يفترض أن يكون مصدرًا للتماسك الوطني يمكن، في دولة منقسمة، أن يتحول إلى جائزة للصراع، وكلما ارتفعت قيمته ازدادت شهية السيطرة على مفاتيحه.

الكهرباء تكشف الوجه الآخر للأزمة. المواطن لا يرى برميل النفط الذي يُصدر، لكنه يرى المصباح الذي ينطفئ. ولهذا فإن الاعتداء على محطة كهرباء يحول النزاع على الموارد والنفوذ إلى تجربة يومية يعيشها الناس. وما حدث في محطة جنوب الزاوية لا ينبغي اختزاله في عطل فني أو ضرر محدود في منشأة، لأنه يمس البنية التي تربط الطاقة بالإنتاج والخدمات والحياة اليومية.

والخطر الحقيقي هنا أن تتحول هذه الحوادث من استثناءات مرتبطة بجولات القتال إلى نمط جديد من الصراع، تصبح فيه المنشآت الحيوية نفسها أهدافًا استراتيجية. فإذا اكتشفت الأطراف المسلحة أن تعطيل محطة كهرباء يمكن أن يخلق أزمة سياسية أكبر من السيطرة على حي، وأن ضرب خزان وقود يمكن أن يضغط على الحكومة والمجتمع أكثر من اشتباك محدود، فقد تنتقل الحرب تدريجيًا من السيطرة على الأرض إلى استهداف البنية التحتية.

> انسحاب الشركات الأجنبية يضاعف الخطر؛ ويمتد تأثيره إلى ضرب الثقة وتحويل الاستثمار إلى رهينة لصراع أمني مفتوح

إدانة الهجمات ضرورية، لكنها لا تكفي، والحديث عن المحاسبة لا يكتسب معناه إلا إذا ظهرت نتائج التحقيقات وعُرف من خطط ونفذ ومول وسهّل. كما أن المؤسسة الوطنية للنفط والشركة العامة للكهرباء لا تستطيعان تحمل مسؤولية حماية منشآتهما بمفردهما؛ فالمنشأة النفطية ليست ملكًا للشركة، ومحطة الكهرباء ليست ملكًا للمدينة، وإنما كلاهما جزء من أصول الدولة وملك عام يجب أن تحميه مؤسسات الدولة. ولذلك فإن الزاوية تضع ليبيا أمام سؤال سيادي أكبر: هل توجد دولة واحدة تستطيع أن تقول إن النفط والكهرباء والموانئ والمطارات تقع جميعها تحت سلطة قانون واحد، وإن من يهددها سيواجه سلطة واحدة؟ إذا كانت الإجابة نعم، فعلى الدولة أن تثبت ذلك بالفعل لا بالخطاب.

لهذا يجب ألا يتحول سؤال "من يحرك خيوط اللعبة؟" إلى بحث عن اسم أو جهة ثم ينتهي عند اتهام سياسي. السؤال الأكثر أهمية هو: لماذا أصبحت هذه الخيوط قابلة للتحريك أصلًا؟ ولماذا يمكن أن تضطر شركة دولية إلى مغادرة موقع حيوي؟ الإجابة تقود مباشرة إلى جوهر الأزمة الليبية: ضعف احتكار الدولة للقوة، وتعدد مراكز القرار، وتحول الموارد السيادية إلى أوراق في صراعات النفوذ. معركة الزاوية، بهذا المعنى، ليست معركة على مصفاة أو محطة كهرباء فقط، وإنما معركة على مفهوم الدولة نفسه.

الزاوية اليوم ليست مدينة مضطربة فحسب، بل تحد حقيقي يواجه الدولة الليبية: هل تستطيع حماية شرايينها الحيوية، أم أن الصراع سيواصل البحث عن نقاط الضعف فيها حتى تصبح الطاقة نفسها وقودًا جديدًا للانقسام؟

ليبيا 1 دينار - السعودية 2 ريال - مصر 3 جنيه مصري - موريتانيا 120 أوقية - تونس 900 مليم - المغرب 3 دراهم - الجزائر 7 دينارات - البحرين 200 فلس - اليمن 50 ريالا - الكويت 150 فلسا - الإمارات 2 درهم - عمان 200 بيزا - قطر 2 ريال - العراق 2000 دينار - الأردن 500 فلس - سوريا 150 ليرة - السودان 50 دينارا
AUSTRIA 2 € - BELGIUM 2 € - CYPRUS 2 € - FRANCE 2 € - GERMANY 2 € - GREECE 2 € - ITALY 2 € - TURKEY 2.350.000 TL (YTL2.35) - MALTA 2 € - NETHERLANDS 2 € - SPAIN 2 € - SWEDEN 13 KR - SWITZERLAND 3SF - USA 1 $ - UK 1 £

العرب
الإثنين 2026/08/17
السنة 49 العدد 13889

إيران وصناعة الإنسان الأيديولوجي

كيف نجحت الجمهورية الإسلامية في هندسة الوعي؟

كيف تمكنت الجمهورية الإسلامية، منذ عام 1979، من بناء منظومة طويلة الأمد لصناعة الوعي والولاء، دون أن تعتمد على جهاز واحد أو خطاب واحد، وإنما تمتد من المدرسة إلى المسجد، ومن الكتاب المدرسي إلى المنبر، ومن إحياء الذاكرة الدينية إلى إعادة تفسير التاريخ الإيراني الحديث؟

إعادة تعريف الطاعة باعتبارها فعلًا ثوريًا

صلاح الهوني
إعلامي ليبي

قد يبدو السؤال، للوهلة الأولى، وكأنه بحث في مفهوم "غسيل الدماغ". لكن هذا التعبير، على الرغم من قدرته على شد الانتباه، لا يفسر التجربة الإيرانية بدقة. فإيران ليست مجتمعًا مكوّنًا من ملايين الأشخاص الذين جرى محو ذاكرتهم وإعادة برمجتهم وفق عقيدة واحدة. على العكس، شهدت الجمهورية الإسلامية منذ تأسيسها صراعات سياسية واجتماعية وفكرية متواصلة، وظهرت داخلها أجيال أكثر علمانية، وحركات احتجاجية واسعة، ونساء وشباب تحدوا القواعد الرسمية، وانتخابات أنتجت أحيانًا نتائج لم تكن السلطة ترغب فيها. لذلك فإن السؤال الأكثر دقة ليس: هل نجحت إيران في "غسل أدمغة" شعبها؟ وإنما: كيف نجحت في بناء منظومة تستطيع من خلالها الدولة أن تدخل إلى عملية تشكيل الوعي نفسه، وأن تحدد منذ الطفولة بعض المفردات التي يفكر بها المواطن عندما ينظر إلى السلطة والوطن والدين والعدو والتضحية والحرية؟

هذه نقطة جوهرية لفهم استمرار الجمهورية الإسلامية. فالدولة التي تعتمد على القمع وحده تحتاج إلى استخدام القوة باستمرار. أما الدولة التي تستطيع أن تجعل بعض قيمها جزءًا من الثقافة اليومية، فإنها تخفض كلفة السيطرة. ولهذا لم تتعامل الثورة الإيرانية مع التعليم والثقافة والإعلام بوصفها قطاعات محايدة يمكن تركها كما كانت قبل الثورة.

منذ السنوات الأولى، جرى تغيير المناهج الدراسية وإعادة صياغة الكتب، خصوصًا في التاريخ والدراسات الاجتماعية والتربية الدينية، بهدف إبعاد التصورات المرتبطة بالنظام الملكي وإحلال سردية إسلامية وثورية محلها. كانت المدرسة، بهذا المعنى، واحدة من أولى ساحات إعادة بناء الإنسان الإيراني.

ولم تكن الفكرة مجرد تعليم الأطفال معلومات جديدة، بل إعادة تعريف العالم الذي يعيشون فيه. فالتاريخ لم يعد مجرد سلسلة من الأحداث، وإنما أصبح قصة صراع بين المستضعفين والمستكبرين، وبين العدالة والظلم، وبين الثورة وأعدائها. والغرب لم يعد مجرد فضاء ثقافي واقتصادي وسياسي مختلف، بل ظهر في جزء من الخطاب الرسمي باعتباره مصدرًا للهيمنة. والثورة نفسها ليست لحظة سياسية انتهت بسقوط الشاه، وإنما مشروعًا مستمرًا يحتاج إلى الحماية والتجديد.

هنا تظهر إحدى نقاط القوة في التجربة الإيرانية: قدرتها على تحويل السياسة إلى لغة يومية.

فالطفل لا يحتاج إلى قراءة كتاب في الفلسفة السياسية حتى يتعلم من هو "الصديق" ومن هو "العدو" يكفي أن تتكرر أمامه الرموز ذاتها في الكتاب المدرسي، وفي التلفزيون، وفي الاحتفال الديني، وفي الشعارات، وفي القصص، وفي صور الشهداء، وفي المناسبات الوطنية والدينية. ومع مرور الوقت، تتحول السياسة من موضوع خارجي إلى إطار لتفسير الحياة.

وتكشف دراسة منشورة في مجلة (دراسات إيراني) عن مثال شديد الدلالة على هذه العملية. فقد تحولت مجلة الأطفال الإيرانية "كيهان بچهها" خلال السنوات الأولى بعد الثورة من مطبوعة ترفيهية إلى وسيلة للتنشئة السياسية والأيديولوجية. لم تعد القصص والألعاب والألغاز منفصلة عن السياسة؛ دخلت المفردات الثورية والإسلامية إلى محتوى موجه للأطفال، وظهرت موضوعات مثل الإمبريالية والمرشد والثورة والحرب والشهادة في سياق التعليم والترفيه معًا. وتشير الدراسة إلى أن المجلة كانت تسعى إلى إنتاج طفل "ثوري" واعٍ سياسيًا، لكنه في الوقت نفسه مُنضبط أيديولوجيًا ومطيع للسلطة الدينية.

هذه المفارقة مهمة جدًا: النظام لم يكن يريد مواطنًا غير مبالٍ بالسياسة، وإنما كان يريد مواطنًا سياسيًا داخل الحدود التي تحددها الثورة. كان المطلوب أن يكون الطفل مشاركًا، لكن في الاتجاه الصحيح؛ ناقدًا، لكن لأعداء الثورة؛ شجاعًا، لكن في خدمة الجماعة؛ مستعدًا للتضحية، لكن دون التشكيك في المرجعية التي تحدد معنى التضحية.

وهنا نصل إلى أحد أكثر عناصر التجربة الإيرانية عمقًا: إعادة تعريف الطاعة نفسها باعتبارها فعلًا ثوريًا.

في الأنظمة التقليدية، قد تكون الطاعة قيمة محافظة. أما في التجربة الإيرانية فقد جرى تقديمها في كثير من الأحيان بوصفها استمرارًا للثورة. فالطفل الذي يدرس، والجندي الذي يقاتل، والشاب الذي يشارك في الاحتفالات الدينية، والمواطن الذي يعلن ولاءه للجمهورية الإسلامية، يمكن أن يُنظر إليه باعتباره يؤدي "واجبًا" تجاه الثورة. وهكذا تصبح الحدود بين الدين والوطن والثورة والسلطة أقل وضوحًا، وتصبح معارضة السلطة قابلة للتصوير ليس فقط كخلاف سياسي، وإنما كخروج عن منظومة من القيم الدينية والوطنية.

وكانت الحرب العراقية ـ الإيرانية لحظة حاسمة في ترسيخ هذه البنية. فالحرب لم تكن بالنسبة إلى الجمهورية الإسلامية مجرد مواجهة عسكرية مع العراق، بل تحولت إلى مدرسة ضخمة لصناعة الذاكرة السياسية. جرى استدعاء رموز كربلاء والإمام الحسين والشهادة والتضحية، وربطها بالحرب وبالدفاع عن الثورة. وتشير دراسات حول الباسيج والحرب إلى أن النموذج الكربلائي والشهادة الحسينية استخدما لتعبئة الأفراد وتعزيز الاستعداد للتضحية والولاء.

وهنا تكمن براعة سياسية لا يمكن تجاهلها، بغض النظر عن الموقف منها: النظام لم يخترع رموزًا جديدة بالكامل، وإنما أعاد تفسير رموز موجودة أصلًا في الذاكرة الشيعية، ثم نقلها من المجال الديني إلى المجال السياسي والعسكري.

كربلاء لم تعد ذكرى دينية فحسب؛ أصبحت إطارًا لفهم المعركة. والشهادة لم تعد مفهومًا أخرويًا فقط؛ أصبحت قيمة سياسية واجتماعية. والمظلومية لم تعد حكاية تاريخية؛ تحولت إلى لغة يمكن استخدامها لتفسير علاقة إيران بالقوى الخارجية. ومن خلال هذه العملية، حصل النظام على شيء أكثر أهمية من الدعاية: حصل على قاموس سياسي.

والقاموس السياسي أخطر من الشعار، لأن الشعار يمكن أن يختفي، بينما يستمر القاموس في تشكيل طريقة التفكير.

عندما تُعرَّف الولايات المتحدة باستمرار بوصفها "الإمبريالية"، وإسرائيل بوصفها "العدو"، والمعارضة بوصفها "فتنة" أو "مؤامرة" في بعض الخطابات الرسمية، والسلطة بوصفها حامية للاستقلال والثورة، فإن المواطن لا يتلقى فقط معلومات عن العالم، وإنما يحصل على مجموعة من التصنيفات الجاهزة التي تساعده على تفسير الأحداث.

وهذه هي القوة الحقيقية للهندسة الأيديولوجية: ألا تخبر الإنسان دائمًا بما يجب أن يعتقد، بل أن توفر له الإطار الذي يحدد كيف يفسر ما يراه.

> العقيدة لم تكن مجرد خطاب يخرج من مكتب سياسي، بل جزءًا من عملية مؤسسية لإعداد الأفراد الذين سيحملون السلاح

ولهذا فإن نجاح المنظومة الإيرانية لا ينبغي قياسه بعدد الإيرانيين الذين يؤمنون بكل تفاصيل الخطاب الرسمي. فهذا المقياس سيكون مضللا. المقياس الأكثر أهمية هو قدرتها على فرض مفردات معينة على المجال العام، وإجبار الخصوم أنفسهم أحيانًا على التحرك داخل الإطار الذي صنعته السلطة.

لكن هذه المنظومة لم تتوقف عند المدرسة والإعلام. فقد أنشأت الجمهورية الإسلامية مؤسسات تعمل بصورة مباشرة على التربية السياسية والأيديولوجية داخل أجهزتها الأساسية. وتظهر وثائق مرتبطة بتنظيم الحرس الثوري وجود وحدات مسؤولة عن التعليم السياسي والأيديولوجي لأفراد الحرس والباسيج، إلى جانب وحدات للدعاية والنشر والإعلام.

وهذا يعني أن العقيدة لم تكن مجرد خطاب يخرج من مكتب سياسي، بل أصبحت جزءًا من عملية مؤسسية لإعداد الأفراد الذين سيحملون السلاح ويديرون المؤسسات ويشاركون في حماية النظام.

هنا انتقلت التجربة من صناعة الوعي إلى صناعة النخبة الحارسة للوعي.

فالحرس الثوري لم يكن جيشًا تقليديًا بالمعنى الكامل للكلمة. كان يحمل منذ تأسيسه وظيفة سياسية وأيديولوجية إلى جانب الوظيفة العسكرية. والباسيج بدوره لم يكن مجرد قوة تعبئة، وإنما أصبح شبكة اجتماعية واسعة قادرة على الوصول إلى الجامعات والأحياء والمؤسسات والفعاليات الدينية والاجتماعية.

وهذه الشبكات مهمة لأنها تمنح الدولة ما لا يمنحه الإعلام وحده: الحضور اليومي.

الإعلام يستطيع أن يخاطب الملايين، لكنه لا يستطيع أن يكون موجودًا في كل حي وكل جامعة وكل مدرسة. أما التنظيمات الاجتماعية وشبه العسكرية والدينية، فإنها تخلق ما يشبه شبكة عصبية تمتد داخل المجتمع. وفي هذه الشبكة يصبح الولاء شيئًا يُمارس، لا شيئًا يُعلن فقط.

ومن هنا يمكن فهم واحدة من أهم خصائص النظام الإيراني: قدرته على تحويل العقيدة إلى مؤسسة.

فالفكرة عندما تبقى في الكتب قد تضعف. أما عندما تصبح لها مؤسسة وميزانية وموظفون وشبكة علاقات ومناسبات وطقوس وذاكرة جماعية، فإنها تكتسب قدرة أكبر على الاستمرار.

ولعل الاحتفال بالشهداء أحد أوضح الأمثلة على ذلك. فالدراسات التي تناولت إحياء ذكرى الشهداء في إيران تشير إلى أن صور الشهداء وأجسادهم ورموزهم استُخدمت في إعادة تشكيل الفضاء الوطني وإضفاء طابع ديني على الذاكرة العامة.

وهنا يصبح الموت السياسي جزءًا من الحياة اليومية. إنها تقول للأجيال الجديدة إن هناك ثمنًا دفعه السابقون، وإن استمرار النظام ليس مجرد خيار سياسي راهن، بل امتداد لتضحية تاريخية.

ومن هذه الزاوية تحديدًا، تبدو الجمهورية الإسلامية أكثر ذكاءً من نظام يعتمد على الدعاية المباشرة. فهي لا تقول دائمًا: "ثقوا بنا". بل تقول، بصورة ضمنية: "هناك تاريخ من الدم والتضحيات يجعل التخلي عن هذا المشروع خيانة لذكرى الذين ماتوا من أجله".

وهذا أحد أسرار قوة الذاكرة السياسية.

لكن هناك وجهًا آخر لهذه التجربة لا يقل أهمية: فشلها الجزئي.

فلو كانت عملية صناعة الوعي كاملة وناجحة كما يتصور البعض، لما احتاج النظام إلى هذا الحجم من الرقابة والقمع والرقابة الأخلاقية والأمنية. ولما شهدت إيران موجات احتجاجية متكررة، ولما ظهرت فجوات واضحة بين أجيال شابة وبين الخطاب الرسمي. إن الحاجة المستمرة إلى فرض الانضباط تكشف أن الأيديولوجيا لم تصبح حقيقة مشتركة لدى المجتمع كله.

وهنا تظهر مفارقة التجربة الإيرانية. لقد نجحت الجمهورية الإسلامية في بناء منظومة قوية لصناعة الولاء، لكنها لم تنجح في إلغاء التعددية الاجتماعية والثقافية داخل إيران. بل ربما أنتجت، في بعض الحالات، النتيجة العكسية. فكلما زاد الفرق بين الخطاب الرسمي والحياة اليومية، اتسعت المسافة بين الدولة والمجتمع.

الإنترنت مثال واضح على ذلك. فالجمهورية الإسلامية دخلت عصر التكنولوجيا وهي تحمل معها نموذجًا تشكل في عصر الصحيفة والمنبر والتلفزيون الرسمي. لكن الأجيال الجديدة أصبحت قادرة على الوصول إلى صور وأفكار وتجارب مختلفة، وعلى مقارنة الخطاب الرسمي بما يحدث خارج الحدود. وهكذا أصبحت عملية السيطرة على المعلومات أكثر صعوبة.

ولذلك لم تعد المعركة اليوم حول من يسيطر على التلفزيون، وإنما حول من يملك القدرة على تفسير الواقع.

وهنا تتغير قواعد اللعبة.

فإذا كان الجيل الأول بعد الثورة قد تعلم من المدرسة أن العالم ينقسم بين مستضعفين ومستكبرين، فإن الجيل الجديد يستطيع أن يسأل: لماذا أرى حياة مختلفة على هاتف صديقي؟ وإذا كان الخطاب الرسمي يقول إن التضحية هي أعلى درجات المواطنة، فإن الشاب الذي يواجه البطالة والتضخم قد يسأل: ماذا تعني لي هذه التضحية إذا كانت الدولة عاجزة عن توفير حياة كريمة؟

وهكذا تتحول الأزمة من أزمة دعاية إلى أزمة مصداقية.

> نجاح إيران الحقيقي لم يكن في أن تجعل كل الإيرانيين يؤمنون بها وإنما في أنها جعلت الصراع على الوعي نفسه جزءًا من بنية الدولة

ومع ذلك، فإن قدرة النظام على التكيف تستحق الانتباه. فالجمهورية الإسلامية لم تبق أسيرة خطاب واحد منذ 1979. في مراحل مختلفة، حاولت المزج بين الإسلام والثورة والقومية الإيرانية، وإعادة تقديم نفسها باعتبارها حامية للاستقلال والسيادة الوطنية. وهذا مهم لأن الأنظمة التي تعيش طويلًا لا تكرر خطابها بصورة آلية؛ إنها تغير مفرداته بحسب تغير المجتمع.

وقد ظهر هذا التكيف بوضوح في الثقافة الإعلامية الموجهة للأطفال نفسها، إذ تشير دراسة "كيهان بچهها" إلى أن المجلة انتقلت لاحقًا، خصوصًا بعد الحرب، من التركيز الثوري الإسلامي الصرف إلى إدخال عناصر قومية إيرانية في محاولة لمخاطبة أجيال ما بعد الحرب.

وهذه النقطة تقودنا إلى الجزء الأكثر أهمية في فهم القوة الإيرانية: الانتقال من تصدير العقيدة إلى تصدير النموذج.

فإيران لم تكتف بإنتاج مواطن مؤمن بالثورة داخل حدودها. لقد حاولت أن تبني شبكة من الحلفاء والوكلاء والحركات التي تتشارك معها بعض الرموز والمفاهيم:

المقاومة، الشهادة، مواجهة إسرائيل، مقاومة الهيمنة الأمريكية، والولاء لمحور سياسي يرى في القوة العسكرية وسيلة لحماية المشروع السياسي.

وهنا يتحول السؤال من: كيف تصنع إيران مواطنًا أيديولوجيًا؟ إلى سؤال أكبر: كيف تصنع بيئة إقليمية تستطيع فيها أفكارها أن تجد أشخاصًا ومؤسسات وحركات تحملها خارج الحدود؟

إن هذه النقلة هي التي تجعل تجربة إيران مختلفة عن مجرد نظام دعائي تقليدي. فالدولة لم تحاول فقط التحكم في تفسير الإيرانيين لعالمهم، بل سعت أيضًا إلى إنتاج شبكات إقليمية تستطيع إعادة إنتاج بعض عناصر ذلك التفسير في مجتمعات أخرى.

وهنا يمكن فهم القوة الناعمة الإيرانية بصورة مختلفة. فهي ليست القوة الناعمة التقليدية التي تعتمد على السينما أو الجامعات أو الثقافة الشعبية وحدها. إنها مزيج من العقيدة والتنظيم والسلاح والذاكرة والرمز.

وهذا المزيج أكثر صعوبة في التفكيك من الدعاية التقليدية.

لكن المفارقة الكبرى أن النظام الذي استطاع بناء هذه المنظومة يواجه اليوم سؤالًا لم يكن في حساباته الأولى: ماذا يحدث عندما تصبح الأجيال التي صنعتها الثورة نفسها أقل اقتناعًا باللغة التي تتحدث بها الثورة؟

إن أخطر شيء على أي منظومة أيديولوجية ليس وجود معارض صريح لها، بل أن تصبح لغتها قديمة.

قد يظل الشعار موجودًا، لكن الناس لا يتوقفون عن التفكير به. وقد تستمر الاحتفالات، لكن المشاركة تصبح طقسًا بلا اقتناع. وقد تبقى صور الشهداء على الجدران، لكن الجيل الجديد يبدأ في طرح أسئلة مختلفة عن معنى الدولة والدين والحرية والمستقبل.

وهنا لا يكون انهيار الأيديولوجيا حدثًا مفاجئًا، بل عملية بطيئة تبدأ عندما تصبح الفجوة بين اللغة الرسمية وتجربة الحياة اليومية أكبر من قدرة الخطاب على تغطيتها.

لهذا فإن وصف التجربة الإيرانية بأنها "غسيل دماغ" قد يكون مريحًا سياسيًا، لكنه فقير تحليليًا. فهو يفترض وجود مجتمع سلبي وعقول جرى التحكم فيها، بينما الحقيقة أكثر تعقيدًا. لقد بنت الجمهورية الإسلامية نظامًا متطورًا للتنشئة السياسية، واستثمرت في التعليم والرموز والذاكرة والمؤسسات الدينية والعسكرية والإعلامية، واستطاعت أن تجعل الثورة جزءًا من بنية الدولة والمجتمع معًا. لكنها في الوقت نفسه أنتجت مجتمعًا لم يتوقف عن مقاومة هذا المشروع وإعادة تفسيره والتفاوض معه.

من «لبنان واحد لا لبنانان»... إلى حكومة واحدة للبنان

لا خيار آخر أمام لبنان غير خيار المفاوضات

خيرالله خيرالله
إعلامي لبناني

كان شعار صائب سلام رئيس الوزراء اللبناني الراحل بعد أحداث العام 1958 "لبنان واحد لا لبنانان". رفع هذا الشعار، الذي يرمز إلى الوحدة بين المسيحيين والمسلمين في لبنان، بعد الأحداث التي هزت البلد وانتهت بانتخاب فؤاد شهاب، قائد الجيش، رئيسا للجمهورية. خلف فؤاد شهاب كميل شمعون، الرئيس الذي شهدت، نهاية عهده، أحداث في أساسها العداء الذي قام بينه وبين جمال عبد الناصر الذي كان أي خطاب يلقيه يهز العالم العربي من المحيط إلى الخليج.

في أيّامنا هذه، بات السؤال في غاية البساطة. هل في لبنان حكومة واحدة على رأسها نواف سلام، ابن شقيق صائب سلام، أم حكومات عدة، لكل منها أجندة خاصة بها، يتحكّم بها هذا الوزير أو ذاك؟

تحالف «حزب الله» و«التيار الوطني الحر» يكشف انتهازية سياسية خطيرة هدفها تعطيل حكومة نواف سلام وإبقاء السلاح خارج سلطة الدولة خدمةً لمشروع إيراني

كان طبيعيا أن يحسم نواف سلام الأمر وأن يمنع وزير الدفاع ميشال منسّى من الكلام في الجلسة النيابية التي شهدت تصويتا على قانون العفو بحسناته وسيئاته التي تعبّر أفضل تعبير عن حال لبنان بكل إهتراءاتها وتجاذباتها.

لا يدلّ على هذه الإهتراءات اللبنانيّة أكثر من التحالف القائم بين "حزب الله" و"التيار الوطني الحر"، الذي على رأسه جبران باسيل، صهر الرئيس السابق ميشال عون. وقف هذا التحالف ضدّ قانون العفو وتضامن مع وزير الدفاع الذي أراد أن يعبر عن موقف للجيش اللبناني من قانون العفو، بما ينسف النظام القائم من أساسه وذلك بتصويره الجيش كيانا مستقلا عن مجلس الوزراء. أي أن الجيش يمتلك رأيا خاصا به في موازاة قرار مجلس الوزراء الذي يمثّل السلطة التنفيذية... أو هكذا يفترض.

أن يتحدّث وزير الدفاع في جلسة مجلس النواب، كان يعني ذلك أن لبنان صار يمتلك أربع سلطات. السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية... وسلطة اسمها سلطة الجيش اللبناني، بدل أن يكون هذا الجيش في إمرة السلطة التنفيذية ممثلة بمؤسسة مجلس الوزراء مجتمعا ورئاسة الجمهوريّة. هل المطلوب وجود سلطة جديدة في بلد يمرّ في مرحلة أقلّ ما يمكن أن توصف به بأنّها مرحلة مصيرية سيتقرّر في ضوئها هل لبنان بلد قابل للحياة أم لا.

ليس صدفة هذا التحالف بين "حزب الله" و"التيار الوطني الحر"، أي التيار العوني، نسبة إلى ميشال عون الذي كان عهده، بين 2016 و2022، بمثابة "عهد حزب الله" لا أكثر. وضع ميشال عون، بمشاركة صهره جبران باسيل الدولة اللبنانية بإمرة "حزب الله"، أي بإمرة إيران. جاء ذلك في وقت كان "الحزب" في كلّ وقت معترضا على أي نشاط للجيش اللبناني في الأراضي اللبنانية. كان اعتراضه الأوّل على وجود الجيش اللبناني في جنوب لبنان. من يتذكّر إسقاط مروحية الضابط سامر حنا في جنوب لبنان على يد مقاتل من "الحزب" أطلق سراحه لاحقا. من يتذكّر أنّ ميشال عون برّر قتل الضابط الطيار بقوله "ما الذي كان يفعله (سامر حنا) في جنوب لبنان"؟

فعل ميشال عون ذلك قبل أن يصبح رئيسا للجمهورية. كان ذلك في مرحلة تقديم أوراق اعتماده لـ"حزب الله"، وهي مرحلة استمرت عشر سنوات، بدأت في 2006. سبقت تلك المرحلة وصوله إلى قصر بعبدا بصفة كونه مرشّح "حزب الله" الذي لا يعترض على أي قرار يتخذه الحزب.

يدلّ التحالف بين العونيين و"حزب الله" على انتهازية ليس بعدها انتهازية. كذلك، يدلّ على رهان على نسف حكومة نواف سلام من داخل بغرض واحد هو تعطيل أي تقدّم في المفاوضات الدائرة بين لبنان وإسرائيل. حسنا فعل رئيس مجلس الوزراء عندما قطع الطريق على ميشال منسّى الذي لم يكن أكثر من ضابط متقاعد يمتلك نيات طيبة لا يدرك حجم الأضرار الناجمة عن سوء استخدامها، خصوصا من قبل إيران التي تتحكّم كلّيا بـ"حزب الله".

في النهاية، لدى لبنان همّ آخر أكبر بكثير من قانون العفو بكلّ ما فيه من ثغرات. لبنان أمام امتحان تاريخي يتمثل في كيفية التخلّص من الاحتلال الإسرائيلي. هذا الاحتلال الذي يريد "حزب الله" أن يستمر كي يبرّر احتفاظه بسلاحه الموجّه، قبل أي شيء، إلى صدور اللبنانيين الآخرين.

ما فعله نوّاف سلام كان عملا وطنيّا بامتياز في وقت لا خيار آخر أمام لبنان غير خيار المفاوضات المباشرة مع وحش إسرائيلي يعمل كلّ من في وسعه من أجل تغيير طبيعة الجنوب اللبناني عن طريق مزيد من التدمير والتفجيرات لقرى وبلدات في تلك المنطقة.

من هذا المنطلق، ليس مسموحا للبنان الغرق في متاهات قانون العفو وما شابه ذلك. لا يمتلك البلد، أقلّه في الوقت الحاضر، غير التعاطي مع الواقع المتمثل في أنّ إسرائيل هي المستفيد الوحيد من احتفاظ "حزب الله" بسلاحه. من يهبّ حاليا إلى نجدة "الحزب" والسعي إلى فكفكة حكومة نواف سلام يضع نفسه في خدمة إسرائيل والاحتلال. كلّ ما عدا ذلك بطرق مباشرة أو غير مباشرة بين واشنطن وطهران.

شعار صائب سلام «لبنان واحد لا لبنانان» كان تعبيرًا عن وحدة وطنية مهددة واليوم يعاد طرح السؤال: هل للبنان حكومة واحدة أم حكومات متنازعة؟

تفاصيل تصبّ كلّها في خدمة المشروع الذي تنادي به "الجمهوريّة الإسلاميّة" والذي من بين أهدافه تحويل لبنان إلى رهينة إيرانيّة في المفاوضات الدائرة

معيب أن يضع العونيون وتوابعهم نفسهم مرّة أخرى في خدمة "حزب الله" وإيران. في الواقع، يعتبر مثل هذا التصرّف أكثر من طبيعي لطرف لم يتوقف يوما عن طعن الجيش اللبناني في الظهر. ألم يهرب ميشال عون في تشرين الأوّل – أكتوبر 1990 إلى مقر السفارة الفرنسيّة في بعبدا فيما كان ضباط الجيش وجنوده يواجهون ببسالة الجيش السوري الذي كان يزحف في اتجاه قصر الرئاسة ووزارة الدفاع في اليرزة؟ يسهل من أدخل الجيش السوري إلى قصر بعبدا وإلى وزارة الدفاع في 1990 أن يعمل في 2026 على خدمة المشروع الإيراني في لبنان...

ترس السودان: هل يتوحد الشارع لإعادة بناء الدولة؟

د.عبدالمنعم همت
كاتب سوداني

لم تبدأ فكرة ترس السودان من فراغ. بدأت من غضب شعبي تجاه نهب الثروات، ومن احتجاج على المساس بالسيادة الوطنية، ومن شعور متزايد بأن الدولة السودانية التي يديرها الإخوان فقدت قدرتها على حماية مواردها ومصالح مواطنيها. لكنها اليوم أمام فرصة أكبر من القضايا التي أطلقتها، بأن تتحول إلى مساحة جديدة لتوحيد العمل المدني السوداني.

الترس كلمة سودانية تحمل معنى واضحاً في الذاكرة الشعبية. هو المتراس الذي يقيمه الناس في الطريق عندما يريدون إيقاف مسار يرونه ضاراً بهم، وقد أصبح خلال ثورة ديسمبر رمزاً للمقاومة الشعبية والتضامن بين أبناء الأحياء. لم يكن المتراس مجرد حجارة أو أخشاب في الشوارع، بل كان تعبيراً عن موقف جماعي يقول إن المواطن يستطيع أن يقف أمام السلطة عندما يشعر أن حقوقه مهددة.

ترس السودان ليس مجرد متراس في الشوارع بل فكرة مدنية تسعى لتوحيد المجتمع حول حماية الثروة والسيادة بعيداً عن الاستقطاب الحزبي الضيق

القضية بدأت من شمال السودان، حيث تصاعد الغضب حول المعدنين والذهب وحركة الثروات عبر الحدود وما يرتبط بالعلاقة مع مصر. غير أن استمرارها بهذا الشكل لن يمنحها الوزن الذي تستحقه. الذهب ليس ملكاً للشمال، والسيادة ليست قضية حدودية، والثروة السودانية تخص كل مواطن في هذا البلد. ترس السودان يمكن أن يكون عنواناً وطنياً للعمل المدني حول حماية الثروة والسيادة والكرامة وحق السودانيين في اختيار مستقبلهم. وهذا يتطلب أن تنتقل الفكرة من الاحتجاج المحلي إلى شبكة مدنية واسعة تعمل في جميع أنحاء البلاد، بحيث يكون لكل منطقة دورها ولكل مجتمع قضاياه، مع وجود قضايا وطنية مشتركة تجمع الجميع.

هذه المهمة تصبح أكثر أهمية في ظل واقع السودان الحالي. الحرب أضعفت مؤسسات الدولة وعمقت الانقسامات وأرهقت المجتمع، فيما ظلت القوى المدنية عاجزة عن بناء إطار واسع يستطيع جمع السودانيين حول أهداف مشتركة. وبينما تتصارع القوى المسلحة على الأرض، يحتاج المجتمع إلى استعادة صوته وأدواته المدنية. المطلوب ليس إنشاء حزب جديد، ولا تشكيل تنظيم سياسي مغلق. المطلوب بناء مساحة مدنية مفتوحة تضم الشباب والنساء والطلاب والمهنيين والمزارعين والتجار والمثقفين والإعلاميين وأهل الأحياء والقرى، وتتيح لهم العمل حول قضايا وطنية واضحة.

ويحتاج هذا العمل إلى تطوير أدواته. المتاريس كانت إحدى أدوات ديسمبر لكنها ليست الأداة الوحيدة. يمكن للعمل المدني أن يستند إلى حملات التوعية، والإعلام والتوثيق، والعرائض والندوات، والوقفات السلمية والمبادرات المجتمعية، والتواصل مع النقابات والاتحادات، وفتح النقاش العام حول قضايا الثروة والسيادة والحكم.

القضية الأساسية هي التنظيم. فالغضب وحده لا يصنع تغييراً. يحتاج الغضب إلى فكرة، والفكرة تحتاج إلى تنظيم مدني، والتنظيم يحتاج إلى أهداف واضحة وخطاب يستطيع الوصول إلى المواطن البسيط قبل السياسي والمثقف.

في ظل الحرب والانقسام يصبح ترس السودان مشروعاً وطنياً يربط الشباب والنساء والمهنيين والمزارعين، ويعيد للمجتمع دوره في صياغة مستقبل الدولة

ولهذا يجب أن يكون ترس السودان مستقلاً عن الاستقطاب الحزبي. الأحزاب جزء من الحياة السياسية، لكنها ليست المجتمع كله. وإذا تحول الترس إلى أداة لصالح حزب محدد فسيفقد جزءاً كبيراً من قدرته على جمع السودانيين. أما إذا ظل مساحة مدنية مفتوحة، فإن فرصته في الانتشار ستكون أكبر.

وهنا تظهر علاقته بمستقبل حكومة البرهان. الأزمة السودانية لم تعد أزمة حكومة فقط، وإنما أزمة نظام سياسي كامل فشل في الوصول إلى صيغة مستقرة لإدارة الدولة والحرب والموارد والعلاقة بين المؤسسة العسكرية والمجتمع المدني. وأي تغيير حقيقي يحتاج إلى ضغط مدني واسع يستطيع التعبير عن إرادة المجتمع، لا إلى استبدال مجموعة سياسية بأخرى.

لذلك فإن إسقاط الحكومة، مهما كان موقف المرء منه، لا يمثل نهاية الطريق. السؤال الأهم هو ما الذي سيأتي بعد ذلك؟ من دون مشروع مدني واضح قد تتكرر الأزمة نفسها بأسماء جديدة.

ترس السودان يستطيع أن يكون جزءاً من الإجابة إذا تحول إلى مدرسة جديدة للعمل المدني: تنظيم شعبي واسع، مطالب واضحة، وسائل سلمية، خطاب وطني، استقلال عن الاستقطاب، وتعاون بين المناطق والقطاعات.

روح ديسمبر ما زالت حاضرة في هذه الفكرة. ديسمبر أعادت للسودانيين الإحساس بأن الشارع يستطيع أن يكون طرفاً في السياسة، وأن المواطن ليس متلقياً للأحداث فقط. اليوم يحتاج السودان إلى استعادة هذا المعنى في ظروف أكثر قسوة وتعقيداً.

إذا كان الشمال قد بدأ منه الحراك، فإن الشرق والوسط والغرب والجنوب يمكن أن تكون لهم مساحاتهم وأدواتهم وقضاياهم. السودان كله معني بالثروة، والسودان كله معني بالسيادة، والسودان كله معني بمستقبل الدولة.

من هنا يمكن أن يتحول ترس السودان من متراس في طريق إلى فكرة في المجتمع، ومن احتجاج على قضية محددة إلى مشروع مدني قومي، ومن حالة غضب متفرقة إلى قوة شعبية تعرف ماذا تريد وماذا تريد أن تبني.

قد لا يكون الطريق إلى التغيير السياسي في السودان واضحاً حتى الآن، لكن الواضح أن استمرار الحرب والانقسام لا يمكن أن يكونا مستقبل البلاد. وإذا استطاع السودانيون بناء مساحة مدنية واسعة ومستقلة، فقد يصبح ترس السودان واحدة من أهم الأدوات التي تعيد للمجتمع دوره في صناعة ذلك المستقبل.

الغضب وحده لا يصنع تغييراً

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس التحرير
محمد أحمد الهوني

المدير العام
صلاح أحمد الهوني

مدير التحرير
مختار الدبابي

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

العرب
الإثنين 2026/08/17
السنة 49 العدد 13889

في وداع قيدوم الشعراء المغاربة

محمد السرغيني..
الشاعر الذي جعل من الموت سؤالًا ومن القصيدة أثرًا لا يزول

عبده حقي
باحث مغربي

عوالم الشعر على تخوم بحار قاف (لوحة للفنان خالد الساعي)

يصعب عليّ أن أكتب عن رحيل قيدوم وشيخ الشعراء المغاربة محمد السرغيني بلغة النعي التقليدية، لأن الرجل الذي خبر اللغة في أقصىٰ توتراتها، وجعل القصيدة فضاءً للسؤال والالتباس والتجريب، لا يمكن اختزاله في كلمات العزاء المألوفة. أشعر، وأنا أستعيده اليوم، أنني لا أودّع شاعرًا فحسب، بل أودّع جزءًا من الذاكرة الشعرية المغربية الحديثة، وواحدًا من الأصوات التي أسهمت في نقل قصيدتنا من طمأنينة العبارة إلىٰ قلق المعنىٰ، ومن مألوف القول إلىٰ مغامرة اللغة.

أستعيد محمد السرغيني كما عرفته وجلست إليه في فاس، المدينة التي احتفظت في وجدانه بمكانة الأصل والمنبع، مهما اتسعت به الجغرافيا الثقافية من القرويين إلىٰ بغداد، ومن الرباط إلىٰ باريس. وأستعيد خصوصًا حوارين كان لي شرف إنجازهما معه، أحدهما لمجلة اتحاد كتاب الإنترنت المغاربة، والآخر لصالح صحيفة «القدس العربي». غير أن الحوار الذي يعود إليّ اليوم بإلحاح غريب هو ذلك الذي تحدث فيه السرغيني طويلًا عن الموت، وعن الكتابة في مواجهته، وعن الأثر الذي ينبغي أن يتركه المثقف بعد رحيله.

النظرة الأخلاقية إلى الكتابة

لم أكن أدرك، وأنا أصغي إليه آنذاك، أن بعض الأجوبة ستنتظر سنوات طويلة قبل أن تكشف لي عن معناها الأعمق. قال لي يومها عبارة لم تغادر ذاكرتي: «أشتهي أن أموت في كامل الصلاحية».

تبدو هذه العبارة اليوم أشبه بتوقيع أخير لشاعر ظل وفيًا لفكرة أن الإنسان ينبغي أن يبلغ نهايته وهو محتفظ بصفاء عقله وكرامة حضوره وقدرته على التفكير. لم يكن السرغيني يتحدث عن الموت بمنطق الاستسلام، وإنما كان يقاربه كما يقارب شاعر استعارة عصية: يفككها، ويسخر منها أحيانًا، ويختبرها فلسفيًا، ثم يعيدها إلىٰ مجال السؤال.

كان منهمكًا يومها في كتابة نص طويل يجعل الموت موضوعه المركزي. حدثني عن الإنسان الذي يأكل ويشرب ويمشي فوق الأرض، ثم يجد نفسه فجأة وقد انتقل إلىٰ تحتها. لم يكن في كلامه افتتان مرضي بالفناء، بل وعي حاد بأن العمر، كلما تقدم، يجعل الموت أكثر حضورًا في أفق التفكير، ويجعل سؤال الكتابة أكثر إلحاحًا: ماذا يستطيع الكاتب أن يترك بعده؟ وما الذي يبقىٰ من الإنسان حين تغيب ملامحه ويبقىٰ أثره؟

أظن أن هذه الأسئلة تصلح اليوم مدخلًا لقراءة تجربة محمد السرغيني برمتها.

فالشعر عنده لم يكن حرفة لغوية ولا طريقًا إلىٰ الشهرة، بل كان شكلًا من أشكال إقامة الإنسان داخل العالم. كان يرى الكتابة وسيلة للتواصل مع الوجود، ولذلك كان شديد الحساسية تجاه كل ما يحول الأدب إلىٰ مجرد مظهر اجتماعي أو بحث عن الصدى والصيت. كان يعتبر أن المثقف الحقيقي لا يضع الكلمة علىٰ الورق إلا بعد أن يختبر مسؤوليتها، وأن عليه، كلما تقدم في العمر، أن يسأل نفسه عمّا أضافه إلىٰ الحياة العامة والثقافة والمعرفة.

هذه النظرة الأخلاقية إلىٰ الكتابة تفسر، في تقديري، جانبًا كبيرًا من صرامة تجربته.

المختبر الشعري

محمد السرغيني لم يكن شاعرًا يطمئن إلىٰ ما أنجزه ليعيد إنتاجه في صيغة أخرى. كان شاعرًا دائم الارتحال داخل اللغة. كلما بلغ أرضًا غادرها نحو أخرى، وكلما استقر له شكل شعري بدأ في زعزعته. ولعل هذا القلق الخلاق هو الذي جعل تجربته واحدة من أكثر التجارب المغربية اقترابًا من معنىٰ المختبر الشعري.

القصيدة عند السرغيني ليست نافذة مفتوحة علىٰ منظر واضح، بل بناء متعدد الطبقات. تدخل إليه فتجد التراث العربي، والتصوف، والأسطورة، والفلسفة، والأدب المقارن، والذاكرة الفردية والجماعية، ثم تجد خلف هذه العناصر جميعًا ذاتًا شعرية لا تتوقف عن مساءلة اللغة نفسها. ولهذا لم يكن شعره سهل العبور.

كانت قصيدته تتطلب قارئًا مستعدًا لأن يشارك في صنع المعنىٰ، لا قارئًا ينتظر من الكلمات أن تقدم نفسها كاملة عند القراءة الأولىٰ. وقد بدا هذا المنحىٰ لدى بعض القراء غموضًا، لكنه كان، في جانب أساسي منه، نتيجة طبيعية لشاعر رفض أن يقيم داخل اللغة المطمئنة.

كنت أراه شاعرًا يجعل من الغموض أحيانًا منطقة اختبار للمعنىٰ، لا حجابًا مجانيًا يحول بين النص والقارئ. فالقصيدة عنده لا تشرح العالم، وإنما تزيده التباسًا جميلًا، ولا تغلق السؤال، وإنما تفتحه علىٰ احتمالات أخرى.

حتىٰ عناوين دواوينه تبدو لي اليوم جزءًا من هذه الاستراتيجية الشعرية: «ويكون إحراق أسمائه الآتية»، «بحار جبل قاف»، «الكائن السبئي»، «من فعل هذا بجماجمكم»، «تحت الأنقاض فوق الأنقاض»، الذي توّج عنه بجائزة المغرب للكتاب في صنف الشعر.

إنها عناوين لا تستقر داخل المعنىٰ الواحد، وإنما تستدعي القارئ إلىٰ عوالم تتقاطع فيها الأسطورة والرمز والقلق الوجودي والتاريخ الثقافي.

لقد كان محمد السرغيني، بالنسبة إليّ، واحدًا من الذين غيّروا طبيعة الحساسية الشعرية في المغرب. لم يكتفِ بتحديث الشكل، بل أعاد النظر في وظيفة الصورة، وفي علاقة القصيدة بالمعرفة، وفي حدود المعجم الشعري ذاته. كان الشعر عنده قادرًا علىٰ استقبال عناصر كثيرة من خارج حدوده التقليدية من دون أن يفقد كثافته الشعرية.

> الشعر عنده لم يكن حرفة لغوية ولا طريقًا إلى الشهرة، بل كان شكلًا من أشكال إقامة الإنسان داخل العالم

ثقافته المتعددة، التي تشكلت عبر دراسته في القرويين وبغداد والرباط والسوربون، لم تبقَ خلف القصيدة بوصفها رصيدًا أكاديميًا فقط، بل تسربت إلىٰ نسيجها، ومنحتها ذلك العمق الذي يجعل النص يذهب أبعد من المناسبة والانفعال المباشر.

ولذلك لا أستطيع أن أفصل في شخصيته بين الشاعر والأستاذ والباحث.

أثر ضد النسيان

لقد كان أستاذ أجيال بقدر ما كان شاعرًا كبيرًا. وفي كلية الآداب بفاس ترك أثرًا يتجاوز الدرس الجامعي إلىٰ معنىٰ أوسع للتكوين الثقافي. هناك أسماء تدرّس المعرفة، وأسماء تجعل حضورها نفسه جزءًا من المعرفة. وأحسب أن السرغيني كان من الصنف الثاني.

في حواري معه، لم يكن يتحدث من برج الحكمة المكتملة، وإنما كان يحتفظ بروح السؤال. حتىٰ عندما بلغ مرحلة متقدمة من العمر ظل يتحدث عن الكتابة باعتبارها مشروعًا مفتوحًا، وعن تجربته باعتبارها شيئًا لم يكتمل بعد.

وربما لذلك استوقفتني رؤيته للسيرة الذاتية. لم يكن يعتقد أن السيرة ينبغي أن تكون مجرد استعادة للحكايات الشخصية، بل كان يرى أن السؤال الأساسي الذي يتعين علىٰ الإنسان طرحه هو: ماذا أنجزت؟ ماذا صنعت بهذه السنوات؟ ما الفكرة أو الحركة التي ساهمت في بنائها وتطويرها؟

وأنا اليوم أجد أن هذا السؤال نفسه هو أفضل ما يمكن أن نستقبل به رحيله. ماذا أنجز محمد السرغيني؟

لقد ترك شعرًا يحتاج إلى أن يعاد اكتشافه خارج المناسبات. لقد ترك تجربة جديرة بقراءات نقدية جديدة، لا بوصفها وثيقة من وثائق الحداثة الشعرية المغربية فقط، بل باعتبارها نصًا ما زال قادرًا علىٰ طرح أسئلة الحاضر. لقد ترك أثرًا جامعيًا وثقافيًا، وترك في أجيال من الشعراء والباحثين صورة للمثقف الذي لا يفصل الكتابة عن المعرفة.

كما ترك، بالنسبة إليّ شخصيًا، ذاكرة حوارين لا أستطيع اليوم قراءتهما بالطريقة نفسها.

أتذكر أنه أخبرني بأن النص الشعري الذي كان يشتغل عليه حول الموت قد يحمل عنوان «من العالم الآخر». ثم قال إنه يتصور الموت كأن الإنسان ينتقل «من دار حمراء إلىٰ دار بيضاء».

كم يبدو لي هذا التصوير اليوم شديد الشعرية وشديد الألم في آن واحد. كأن الرجل كان يرسم لنفسه منذ سنوات صورة العبور.

هناك دار أولىٰ ترك فيها حياته وكتبه ودروسه وقصائده وأصدقاءه وطلبته وشوارع فاس وحدائقها، ودار أخرى لا نعرف عنها إلا ما يسمح به الإيمان والمخيلة والشعر.

لكن بين الدارين، هناك شيء يظل مفتوحًا: الكلمة. فالشعر هو النافذة التي تمنع الغياب من أن يكون كاملًا.

حين يعود قارئ إلىٰ «بحار جبل قاف»، يكون محمد السرغيني هناك. وحين يفتح باحث ديوانًا له ليعيد مساءلة تجربته، يكون هناك. وحين يتذكر طالب قديم صوت أستاذه في مدرج من مدرجات كلية الآداب بفاس، يكون هناك أيضًا.

لقد حدثني في ذلك الحوار عن سرعة النسيان، وعن خوفه من أن يتحول الميت، بعد أيام قليلة، إلىٰ مجرد ذكرى في حديث عابر. وكان يتساءل عن حاجة الثقافة إلىٰ طقوس تجعلنا نتذكر أن الراحلين في ميادين المعرفة تركوا شيئًا وراءهم.

واليوم أجدني أجيبه من هذه الضفة: نعم، تركتَ سيدي يا محمد السرغيني ما يكفي لكي لا يكون رحيلك محض غياب.

لقد تركتَ في الشعر المغربي أثرًا لا ينبغي أن يغطيه غبار النسيان. تركتَ أسئلة أكثر مما تركتَ أجوبة، وربما كانت تلك أجمل هدية يمكن أن يقدمها شاعر للأجيال التي تأتي بعده.

أما أنا فسأظل أتذكر تلك الجلسات الفاسية في مقهىٰ ساحة فلورانسا، وذلك الرجل الذي كان يتحدث أمامي عن الموت، ثم يضحك.

أفهم اليوم تلك الضحكة علىٰ نحو مختلف. ربما كانت طريقته في تقليص سلطة الفناء عليه، وربما كانت دفاعًا شعريًا أخيرًا عن الحياة، وربما كان يدرك، بحدس الشاعر، أن الموت يستطيع أن يوقف نبض القلب، لكنه يعجز عن إيقاف حركة القصيدة في الزمن.

يرحل الشاعر، إذن، ولا ترحل قصيدته معه. تتركه يعبر وحده، ثم تبقىٰ بين أيدينا، مثل أثر قدم علىٰ طريق طويل، تقول لنا إن أحدًا مر من هنا، وأنه لم يكن عابرًا.

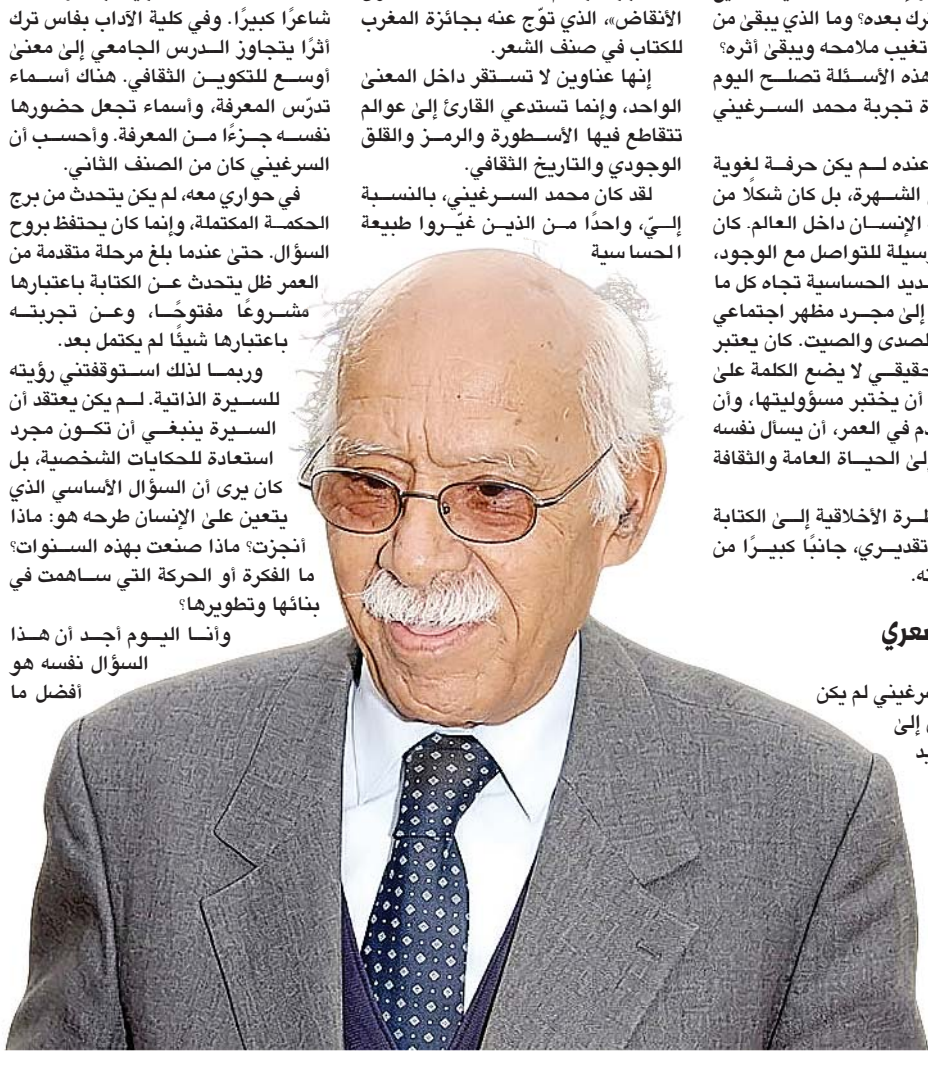

صلاح القصب.. رائد «مسرح الصورة» الذي أعاد تشكيل الخشبة العراقية

بغداد - رحل المخرج والممثل المسرحي والأستاذ الأكاديمي العراقي صلاح القصب عن عمر ناهز 81 عامًا، تاركًا وراءه تجربة فنية وأكاديمية امتدت لأكثر من خمسة عقود، وارتبط اسمه بأحد أبرز التحولات التي عرفها المسرح العراقي والعربي، من خلال تأسيسه وترسيخه لما عُرف بـ«مسرح الصورة»، الذي جعل من التكوين البصري والشعر والفلسفة أدوات أساسية في بناء العرض المسرحي.

ونعت نقابة الفنانين العراقيين القصب، اليوم الأحد، معتبرة إياه «رائد مسرح الصورة» في العراق، وواحدًا من أبرز أعلام الإخراج المسرحي في الوطن العربي، كما أشارت إلىٰ تجربته الأكاديمية أستاذًا لمادة الإخراج في كلية الفنون الجميلة ببغداد، حيث أسهم في تكوين أجيال من المسرحيين ونقل تجربته في الإخراج والتجريب إلىٰ فضاء التعليم الأكاديمي.

من بغداد إلى فضاء التجريب

ولد صلاح القصب في بغداد عام 1945، وتخرج في كلية الفنون الجميلة ببغداد عام 1968، قبل أن يخوض مبكرًا تجربة العمل المسرحي ممثلًا ومخرجًا مع فرقة المسرح الفني الحديث. ولم يتوقف مساره عند الممارسة المسرحية، بل واصل دراساته العليا، فالتحق بمعهد السينما في رومانيا عام 1980، في خطوة أسهمت في توسيع أدواته البصرية والفنية، ورفدت رؤيته المسرحية بحس سينمائي واضح.

وفي مطلع ثمانينيات القرن الماضي، بدأ القصب في تأسيس وترسيخ ملامح «مسرح الصورة» في العراق، وهو الاتجاه الذي أصبح العلامة الأبرز في تجربته. فقد تعامل مع الخشبة باعتبارها فضاءً بصريًا لا تقتصر فيه الدلالة علىٰ الحوار والنص، بل تتشكل من تفاعل الصورة والحركة والضوء والفضاء والإيقاع، في بناء مسرحي يستند إلىٰ الشعر والفلسفة بقدر استناده إلىٰ الفعل الدرامي.

لم يكن التجريب عند القصب مجرد خروج علىٰ المألوف من أجل الاختلاف، بل كان بحثًا عن لغة مسرحية أخرى، تجعل الصورة قادرة علىٰ حمل المعنىٰ والتعبير عنه، وتمنح المتلقي دورًا في تأويل ما يراه علىٰ الخشبة. ولهذا اتسمت عروضه بالتمرد وكسر القوالب التقليدية، وبنزوع واضح نحو بناء عوالم مسرحية ذات طابع بصري وشعري.

الصورة بوصفها لغة

بدأت تجربة صلاح القصب في مسرح الصورة بالعراق، كما أشرتُ، بعرض "هاملت"، الذي قدّمه في كلية الفنون الجميلة ببغداد عام 1980. وكان قد اطلع علىٰ هذا الشكل المسرحي خلال دراسته العليا في رومانيا، وحين عاد إلىٰ بغداد بدا متحمسا لتطبيقه، والتنظير له.

تقوم بنية الخطاب المسرحي في مسرح الصورة، كما فصّلها القصب في ذلك البحث، علىٰ شبكة من التكوينات الجسدية، والأشكال الحركية والإيمائية والسينوغرافية المركبة، الغامضة، المصمّمة وفق علاقات إيحائية متغيرة، وتصاحبها إيقاعات صوتية بشرية مختلفة، كالتمتمات والصرخات والتأوهات والهمهمات. وقد تستغني هذه البنية عن الحوار استغناء تاما، أو تكتفي بالقليل الجوهري منه لإعلاء الجانب البصري في العرض.

ووفق الكاتب والناقد العراقي عواد علي فإن تجربة القصب المتفردة في مسرح الصورة، "تركت أثرا كبيرا علىٰ جيل من المخرجين الموهوبين في العراق، وبعض الدول العربية، وحفزته وحرّضته علىٰ إنتاج خطاب مسرحي بصري يقوم علىٰ بنىٰ مشهدية، في التشكيل الحركي، والأداء الجسدي".

وقد تجلت رؤيته هذه وترسخت في عدد من العروض التي أصبحت جزءًا من تجربته المسرحية، من بينها «الخليقة البابلية»، و«طائر البحر»، و«الملك لير»، و«الخال فانيا»، و«أحزان مهرج السيرك»، و«العاصفة»، و«حفلة الماس»، و«عزلة في الكريستال».

ومن خلال هذه الأعمال، اشتغل القصب علىٰ إعادة قراءة نصوص وشخصيات مسرحية معروفة من خلال منظور بصري وتجريبي، محاولًا تفكيك العلاقة التقليدية بين النص والعرض، وإعادة بناء المشهد وفق ما سماه «كيمياء الصورة وفلسفتها».

> 5
> عقود من التجريب بين الإخراج والأداء والتدريس.. تجربة جعلت من الصورة لغة مسرحية مفتوحة على الشعر والفلسفة

وقد جعل هذا التوجه تجربته جزءًا من حركة أوسع في المسرح العربي سعت إلىٰ تحرير العرض من هيمنة النص، ومنحه استقلالية جمالية تقوم علىٰ الصورة بوصفها عنصرًا منتجًا للمعنىٰ، لا مجرد إطار بصري للأحداث.

المسرح كتابة أخرى

لم تقتصر تجربة القصب علىٰ الإخراج، إذ ترك عددًا من المؤلفات التي رفدت المكتبة المسرحية بأفكاره النظرية وتأملاته في التجريب ومسرح الصورة، من بينها «مسرح الصورة بين النظرية والتطبيق»، و«التجريب في المسرح الصوري»، و«فلسفة الكوانتوم في مسرح الصورة»، و«مذكرات رحلة الرجل صاحب المظلة السوداء».

وتكشف هذه العناوين عن مسار فكري ظل موازيًا لمساره الإبداعي، إذ لم يتعامل مع المسرح بوصفه ممارسة عملية فقط، بل سعىٰ إلىٰ تأصيل تجربته نظريًا، والبحث في الأسس الجمالية والفلسفية التي تقف وراء رؤيته للعرض المسرحي.

كما شكّل التدريس الأكاديمي جانبًا مهمًا من مسيرته، إذ عمل أستاذًا للإخراج في كلية الفنون الجميلة ببغداد، ناقلًا خبرته إلىٰ أجيال من الطلاب، ومساهمًا في ترسيخ التفكير التجريبي والبحث عن لغات جديدة للعرض المسرحي.

وعلىٰ امتداد مسيرته، حظي صلاح القصب بتكريم مهرجانات فنية مختلفة في العراق وتونس ومصر، في اعتراف بتجربة تجاوز حضورها حدود العراق، وأصبحت جزءًا من ذاكرة المسرح العربي الحديث.

مخرج حرر العرض من هيمنة النص